قوله ويبطل عملها اي في الغالب كما سبق قوله صدر الجملة الخ اشار
به الى ان الضمير في يكن الى الخبر بتقدير مضاف اي صدر الجزء ولو
عبر الشارح بذلك لكان احسن وان كان المآل واحدا ودفع بذلك ما
يوهمه ظاهر عبارته ان الخبر نفس الفعل فان قلت الظاهر ان
الحرف الفاصل بين أن والفعل جزء من الخبر فهو الصدر لا الفعل قلت
المراد صدر ما بعد هذا الحرف من التركيب الاسنادي قوله دعا
اي ذا دعاء اي قصد به الدعاء قوله فالاحسن ترك الفصل اي
للفرق بين المخففة والمصدرية التي تنصب المضارع ولما كانت
المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التي فعلها جامد
او دعاء لم يحتج لفاصل معها وافعل التفضيل ليس على بابه
كما يدل عليه تعبير المصنف بالوجوب فعدم الفصل قبيح لكن
ينبغي ان يكون محل قبحه اذا لم يكن هناك فارق بين المخففة
والمصدرية غير الفصل كوقوع أنْ بعد العلم والا لم يقبح كما
في الروداني ويظهر ان ترك الفصل عند وجود فارق آخر
خلاف الاولى وان من الفارق غير الفصل ظهور رفع المضارع
كما في أن تهبطين قوله وبين اي الفعل قوله بلا اي
مع الماضي والمضارع وكذا لو ... استشكل الفصل بلا بانه
لا فائدة فيه لان ان المخففة لا تحتاج بعد العلم الى تمييزها
عن المصدرية لان المصدرية لا تقع بعد العلم واما بعد الظن
فيقعان لكن لا تمييز بينهما لوقوعهما بعد كل منهما فلا يتم تعليل
الفصل بالفرق بين المخففة والمصدرية وكذا استشكل الفصل
بعد العلم بغير لا كقد والسين بانه لا فائدة فيه لعدم وقوع
المصدرية بعد العلم والجواب ان كون الفصل للتفرقة
المذكورة باعتبار الغالب وفي شرح الجامع ان الفصل بالمذكورات

اما

اما ليلا تلتبس بالمصدرية او ليكون كالعوض من تخفيفها ولا اشكال
عليه قوله أن لا تكون اي على قراءة تكون بالرفع على أن أن مخففة
قوله زعيم اي كفيل والنزاح بضم الزاي وكسرها المنزال والمنون الموت
واضافته عرض اليه من اضافة الصفة للموصوف اي المنون العرض
اي العارض والطلاح بالكسر جمع طلحة بالفتح شجرة من شجر العضاه
قوله فلا يحتاج الى فاصل اي لما علمت ان هذه الجملة لا تقع بعد
ان الناصبة للمضارع قوله ان غضب الله اي في قراءة نافع ان
بسكون النون وغضب بصيغة الماضي مقصودا به الدعاء فهي
قراءة سبعية وما في التصريح مما يخالف ذلك سبق قلم
قوله فنوي منصوبهما الخ اي حذف وعلم من ذلك انها واجبة
الاعمال لانه اثبت لها منصوبا منويا تارة وثابتا اخرى قاله يس
لكن جوز الدماميني في قوله كأن ظبية الخ على رواية رفع ظبية
ان يكون الرفع لاهمال كأنْ بتخفيفها قوله كثيرا راجع للكل من
قوله فنوي وقوله وهو ضمير الشأن فيفيد ان منصوبها قد
يثبت وذكر هذا المص بقوله وثابتا الخ وانه قد ينوي وهو غير
ضمير الشأن وسيمثل له الشارح بالشاهد الثاني هذا هو المناسب
لما عليه المص من ان اسم كأن المخففة المحذوف كاسم ان المخففة
المحذوف قد يكون ضمير الشأن هذا الثاني معرفة اذ لو وجب كون الاسم
المحذوف ضمير الشأن لم يجز ان يكون الخبر عند حذف الاسم مفردا لان
ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد بخلاف ما لو رجع كثيرا لقوله فنوي فقط
فان مفاد كلام الشارح على هذا ان اسمها المنوي لا يكون الا ضمير الشأن
وهذا خلاف مذهب المص ومناف لقول الشارح بعد وان يكون مفردا
كما في الثاني فافهم قوله قليلا راجع لقوله وثابتا الخ

الشأن وقد يكون غيره وكما سيذكره الشارح ان الخبر في ... ح